قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية

مجلة البحوث والدراسات الاسلامية

الصفحة الرئيسية للمجلة: https://djisrs.dws.gov.iq

الجدل النحوي بين ابن مالك (ت:٦٧٢هـ) والنحاة في خزانة الأدب القادر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)

Grammatical Dispute between Ibn Malik (d. 672 AH) and Grammarians in al-Qadir al-Baghdadi's Khizanat al-Adab (d. 1093AH)

م.د مثنى عدنان محمد عداي *

Keywords

Abstract

This study examines the grammatical debate between Ibn Malik and the grammarians as presented by ʿAbd al-Qadir al-Baghdadi in his book Khizanat al-Adab wa Lubb Lubab Lisan al-Arab, which is regarded as one of the richest heritage sources documenting grammatical disputes among early and later scholars. The study aims to highlight the features of this debate through three main axes: al-Baghdadi's direct responses to Ibn Malik, the responses of later grammarians to Ibn Malik as reported by al-Baghdadi, and Ibn Malik's own responses to earlier grammarians. The study shows that al-Baghdadi was not merely a neutral transmitter, but rather a critical and analytical scholar who discussed Ibn Malik's views and refuted some of them on the basis of transmitted usage, analogy, and the opinions of leading grammarians such as Sībawayh. He also recorded the objections raised by later scholars such as Ibn Hisham and Abu Haiyan. On the other hand, Ibn Malik appears as an independent scholar who sought to broaden the scope of linguistic usage, relying on textual evidence and semantic interpretation, even when this led him to depart from the more established views .The study concludes that Khizanat al-Adab represents a vibrant scholarly arena for grammatical debate, reflecting the development of linguistic thought and the depth of disagreement among grammatical schools. It also demonstrates the importance of this heritage in understanding the history of Arabic grammar and the evolution of its theoretical foundations.

.* Corresponding author: Asst. Prof. Muthanna Adnan Muḥammad ʿAddai, PhD

معلومات المقال

تاريخ المقال:
الإرسال:
المراجعة:
القبول:

الكلمات المفتاحية:

ملخص

يتناول هذا البحث الجدل النحوي بين ابن مالك وعبد القادر البغدادي كما عرضه البغدادي في كتابه خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، بوصفه مصدرًا غنيًا يوثّق الخلافات النحوية بين المتقدمين والمتأخرين. وقد سعى البحث إلى إبراز ملامح هذا الجدل من خلال ثلاثة محاور: ردود البغدادي المباشرة على ابن مالك، وردود النحاة المتأخرين عليه كما نقلها البغدادي، ثم ردود ابن مالك على النحاة السابقين له. وبيّن البحث أن البغدادي لم يكن ناقلًا محايدًا، بل ناقدًا محللًا، إذ ناقش آراء ابن مالك وردّ عليها مستندًا إلى السماع والقياس وأقوال الأئمة كسيبويه، كما عرض اعتراضات نحاة متأخرين مثل ابن هشام وأبي حيان. وفي المقابل، ظهر ابن مالك مجتهدًا يسعى إلى توسيع دائرة الاستعمال اللغوي، معتمدًا على الشواهد والدلالة، ولو خالف المشهور. وخلص البحث إلى أن خزانة الأدب تمثل ساحة علمية حيّة للجدل النحوي، تعكس تطور الفكر اللغوي وعمق الخلاف بين مدارسه، وتبرز أهمية هذا التراث في فهم مسار النحو العربي وتحولاته النظرية.

١. المقدمة

يُعدُّ كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) لـــعبد القادر البغدادي (ت:١٠٩٣هـــ) من أوسع كتب التراث العربي في النحو، واللغة، والأدب؛ إذ جمع فيه صاحبهُ كمًا هائلًا من الشواهد الشعرية، والنصوص النثرية مقرونة بآراء أئمة النحاة واللغويين ومواقفهم المختلفة تجاه القضايا النحوية واللغوية التي كانت محل خلاف، يبرز في خزانة الأدب الحضور اللافت لابن مالك (ت:٦٧٢هـــ) صاحب الألفية المشهورة في النحو، وهذا ما دفع بالبحث إلى إبراز ذلك الحضور ذو الطابع النقدي والتحليلي في تعامل البغدادي مع تراث ابن مالك، وإظهار كيف اسهم في توثيق ذلك السجال العلمي بل توجيه أحيانًا، فقد نقل البغدادي كثيرًا من أقواله، وعلَّقَ على بعضها، كما نقل ردود النحاة الذين جاءوا من بعده عليه، وكذلك أورد ردود ابن مالك على من سبقه من النحاة، ثُمَّ أنَّ البغدادي نفسه كانت له ردود على ابن مالك في بعض المواضع من كتابه خزانة الأدب. وهذا ما أتاح للقارئ المعاصر أن يتتبع الجدل العلمي الواسع الذي دار بين النحاة في القرون المتأخرة، والذي وثَّقَهُ البغدادي في خزانتهِ، وهذا ما جعل البحث ينطلق في ثلاثة محاور رئيسة:-

أولًا: ردود عبد القادر البغدادي المباشرة على ابن مالك.

ثانيًا: ردود النحاة المتأخرين على ابن مالك كما أوردها البغدادي.

ثالثًا: ردود ابن مالك على النحاة السابقين له كما أوردها البغدادي.

ثم ختمت دراسة هذا البحث بأبرز ما توصلت إليه من نتائج علمية توصلت إليه دراسة هذا البحث، ثم طرزتُ هذهِ الدراسة بثبت من المصادر والمراجع اعتمدتُ عليها أثناء الدراسة.

أولًا: ردود عبد القادر البغدادي المباشرة على ابن مالك:

يظهر هذا النوع من الردود حين يتبنى البغدادي رأيًا مخالفًا صريحًا لابن مالك، ويقوم بتفنيد حججهُ أو تضعيف شواهده، ومثال ذلك قول الشاعر[١]:

دَعَـــوْتُ لمـــا نَـــابَنِي فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسُوَرِ

إذ زعم ابن مالك بحسب قول البغدادي أنَّ (لبى) هنا اسم فعل بمعنى (أجاب)؛ قياسًا على ما ورد في استعمالات العرب لكلمات من هذا الباب[٢]، غير أنَّ البغدادي قد خالفه مخالفة صريحة وردَّ رأيهُ بردٍ لغوي ونحوي مؤيدًا رأيهُ بما ذهبَ إليه سيبويه. فقد أكد البغدادي أنَّ (لبى) في هذا السياق ليست اسم فعل، وإنَّما مثنى عن المفرد (لب)، والدليل على ذلك إضافتها إلى الظاهر؛ إذ قال: ((على أنَّ لبيك مثنى عند سيبويه، لا مفرد كـــ(لدى) قلبت ألفها ياءً لما أضيفت إلى المضمر))[٣]. وبناءً على هذا يرى البغدادي أنَّ الإضافة تمنع حمل الكلمة على اسم الفعل، إذ إنَّ أسماء الأفعال لا تضاف إلى الظواهر. بينما قال الشاعر: (فَلَبَّى يَدَيْ مِسُوَرِ)، وهذا تركيب إضافي ظاهر لا يتناسب مع خصائص أسماء الأفعال، ثُمّ أكَّدَ وجهة نظره بالاستعمالين المختلفين.

---

(١) من شواهد سيبويه، خزانة الأدب: ٩٢/٢.

(٢) يُنظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٩٢/٢، وشرح التسهيل تسهيل الفوائد: ١٨٦/٢.

(٣) خزانة الأدب: ٩٢/٢، ويُنظر: الكتاب: ٣٥١/١-٣٥٢.

لبى زيد مضاف إلى الظاهر، لباه أو لبيه، مضاف إلى الضمير[١]، مما يُفهم أنَّ الكلمة ليست من باب أسماء الأفعال بل هي اسم متمكن، ومن أمثلة ردود البغدادي المباشرة على ابن مالك قول الشاعر[٢]:

ألا عِمْ صَبَاحاً أيّهَا وَهل يَعِمنْ مَن كان

يتعلق الخلاف في هذا الشاهد بتفسير الفعل (عم) في قول الشاعر (عِمْ صباحًا)، وهل هو فعل أمر غير متصرف كما ذهب إليه ابن مالك[٣]، أم هو فعل متصرف كما ذهب إليه البغدادي في أثناء رده على ابن مالك مستندًا في ذلك إلى قول أبي حيان بقولهِ: ((وزعم ابن مالك في التسهيل أنَّ (عِمْ) فعل أمر غير متصرف، قال أبو حيان: ليس الأمر كما زعم، بل هو فعل متصرف، وقد حكى يونس: وعمت الدار أعم، أي قلت: لهما: أنعمي))[٤]. ومن أمثلة ردّ البغدادي على ابن مالك التي تضيفُ بعدًا مهمًا في منهج البغدادي النقدي، وهو ردَّهُ على محاولة ابن مالك في توسيع دائرة السماع بما لا يقره القياس ولا الاستعمال العربي الشائع، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر[٥]:

فما نُبالي إذا ما كنتِ ألاّ يجاورَنا إلاّكِ ديّارُ

إذ إنَّ محور الخلاف في هذا الشاهد هو وقع الضمير المتصل بعد (إلا) شاذٌ في التركيب؛ لأنَّ الاستعمال في العربية يأبى ذلك ما لم يكن هذا التركيب ضرورة شعرية. وذهب ابن مالك إلى أنَّ وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) في هذا الشاهد ليس من باب الضرورة الشعرية[٦]. ويردُّ عليه البغدادي: بل أنَّ هذا الاستعمال ضرورة شعرية لا يقاس عليها بقوله: ((وزعم ابن مالك في (شرح التسهيل) أنَّ ما في البيت ليس بضرورةٍ شعرية؛ لتمكن الشاعر من أن يقول: **(أن لا يكون لنا خِلٌ ولا جار)**، وإذا فتح هذا الباب لم يبقَ في الوجود ضرورة، وإنَّما الضرورة عبارة عمَّا أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر كذا، فقال ابن هشام في شرح شواهدهـ))[٧]. ومن سلسلة ردود البغدادي على تأويلات ابن مالك والتي تظهر دقة البغدادي في التمييز بين أنواع التنوين، وتمسكهُ بالتحليل الدلالي والسياقي في آنٍ معًا، قول الشاعر[٨]:

ونحن قَتلْنَا الأزْدَ فما شَرِبُوا بعدٌ على

خالفَ البغدادي في هذا الشاهد ابن مالك بأنَّ التنوين في قولهِ (بعدًا) في الشاهد هو التمكين، وإنَّ (بعدًا) نكرة كسائر النكرات لا كما ذهب ابن مالك: من أنَّ التنوين فيها هو تنوين العوض عن الإضافة إلى المضاف إليه فهي بذلك معرفة بقوله: ((على أنَّهُ يجوز بقلة في هذهِ الظروف أن يعوض التنوين من المضاف إليه فيعرب كما أعرب (بعدًا) في البيت على الظرفية، والكثير البناء على الضم؛ إذ المختار عند الشارح المحقق أنَّ المبني على الضم والمنون لا فرق بينهما في المفرد))[٩]. ثم يقول: ((قال ابن مالك (في شرح الكافية)، وذهب بعض العلماء إلى أنَّ قليلًا في قوله

---

(١) يُنظر: خزانة الأدب: ٩٢/٢.

(٢) ديوان أمرئ القيس ت المصطاوي: ١٣٥.

(٣) يُنظر: خزانة الأدب: ٦١/١، وشرح تسهيل الفوائد: ٧٢/٣.

(٤) خزانة الأدب: ٦١/١، ويُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢٣٠٨/٤.

(٥) من الشواهد التي لم تنسب إلى قائل معين. يُنظر: خزانة الأدب: ٢٧٨/٥، والخصائص: ٣٠٨/١، وشرح ديوان المتنبي للعكبري: ٣٨٣/٢.

(٦) يُنظر: خزانة الأدب: ٢٧٩/٥، وشرح تسهيل الفوائد: ٢٧٦/٢.

(٧) خزانة الأدب: ٢٧٩/٥، ويُنظر: مغني اللبيب: ٢٧٧/١، وتلخيص الشواهد: ٨١.

(٨) هذا الشاهد لم ينسب لقائل معين. يُنظر: خزانة الأدب: ٥٠١/٦، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٤٢٥/١.

(٩) خزانة الأدب: ٥٠١/٦، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١٦٨/٣.

(وكنت قليلًا)[١] معرفة بنية الإضافة، إلا أنَّهُ أعرب؛ لأنَّهُ جعل ما حقه من التنوين عوضًا من اللفظ بالمضاف إليه، فعومل (قبل) مع التنوين؛ لكونهِ عوضًا من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليهـ))[٢].

ويخالف البغدادي هذا الرأي بقوله: ((وهذا خلاف الطريقة المشهورة، وهو ما عليه الجمهور، قالوا: إنَّ ما عليه الجمهور، قالوا: إنَّ المنون نكرة كسائر النكرات، وإنَّ التنوين فيها للتمكين))[٣].

إذَا طَرَقَتْ إحْدَى

وكذلك يرد البغدادي في هذا الشاهد على ما قرره ابن مالك في كتابه التسهيل من أنَّ قوله (إحدى) في هذا الشاهد لا تستعمل دون إضافة[٥]. وردَّ عليه البغدادي هذا الرأي مستشهدًا بنصوص عربية تدل على جواز استعمال (إحدى) مجردة عن الإضافة منها الشاهد قول زهير:

إذَا طَرَقَتْ إحْدَى

ثم عزز حجته بما ورد عن ابن عباس (رضي الله عنهما) حين سئل عن رجل تتابع عليه صيام رمضانات فقال في جوابه: ((إِحْدَى مِنْ سَبْعٍ يَصُومُ شَهْرَيْنِ، وَيُطْعِمُ))[٦]. ثمَّ عقب البغدادي على ذلك بقوله: ((وهذا يرد على ابن مالك في قوله في التسهيل: لا يستعمل إحدى في غير ...))[٧]. ومن ردود البغدادي التي تظهر دقته في تتبع السياق البلاغي لاستخلاص المعنى اعتراض البغدادي على توجيه ابن مالك لـ(يا) في قول الشاعر:

مَاوِيَّ يا رُبَّتَما غَارَةٍ شَعْوَاءَ كاللَّذْعَةِ

حيثُ يرى ابن مالك أنَّ (يا) الداخلة على (رب) في هذا السياق إنَّما هي للتنبيه، مستدلًا في ذلك بأنَّ (يا) قد تدخل على ما يدل على التقليل لـ(رب) للدلالة على تنبيه السامع إلى مضمون الجملة[٩] غير أنَّ البغدادي يعترض على هذا التأويل مبيناً أنَّ (رب) في هذا البيت لا تفيد التقليل، وإنَّما جاءت للتكثير، وذلك بالنظر إلى السياق الذي يرد فيه البيت، وهو سياق الاقتصار والتمدح؛ إذ أنَّ الشاعر يذكر فيه كثرة الغارات الشعواء التي شارك فيها، مما يجعل استعمال (رب) في هذا الموضع أقرب إلى الدلالة على الكثرة لا على القلة[١٠].

ومن أمثلة ردود البغدادي على ابن مالك والتي تعكس عمق الخلاف بين البغدادي وابن مالك في تفسير جواب القسم والشرط عند اجتماعهما؛ إذ يورد البغدادي على ذلك شاهدًا شعريًا للاستشهاد به، وهو قول الشاعر[١١]:

واللهَ لَوْلَا شَيْخُنَا عبَّادُ لكَمَرُونَا اليَوْمَ أَوْ

إذ يعلق البغدادي في هذا الشاهد على موقع اللام في (لكمرونا) موضحًا أنَّ هذهِ اللام هي لام جواب القسم لا لام الجواب المرتبطة بأداة الشرط (لولا) ويعلل ذلك بالقاعدة النحوية المشهورة والتي مفادها أنَّهُ إذا اجتمع شرط وقسم فإنَّ الجواب يُنسب إلى المتقدم منها سواء

(١) جزء من الشاهد: (فساغ لي الشرابُ وكنتُ قليلا). خزانة الأدب: ٤٢٦/١.

(٢) خزانة الأدب: ٥٠٢/٦، ويُنظر: شرح الكافية: ١٦٩/٣.

(٣) خزانة الأدب: ٥٠٢/٦، ويُنظر: أوضح المسالك: ١٣٥/٣.

(٤) شرح المعلقات السبع للزوزني: ١٤٨/١.

(٥) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٥٠/٧، وشرح تسهيل الفوائد: ٤٠٣/٢.

(٦) خزانة الأدب: ٧٣٥٠، ويُنظر: الفائق في غريب الحديث: ٢٦/١.

(٧) خزانة الأدب: ٣٥٠/٧، ويُنظر: شرح تسهيل الفوائد: ٤٠٣/٢.

(٨) هذا الشاهد لم ينسب لقائل معين. يُنظر: خزانة الأدب: ١٩٦/١١، وشرح ديوان المتنبي للعكبري: ٢٤٣/٤، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٤٨/٣.

(٩) يُنظر: خزانة الأدب: ١٩٦/١١، وشرح تسهيل الفوائد: ١١٥/٤.

(١٠) يُنظر: خزانة الأدب: ١٩٦/١١-١٩٧.

(١١) لم ينسب هذا البيت لقائل معين. يُنظر: خزانة الأدب: ٣١٧/١١، وأدب الكاتب: ٤٩٠/١، والشعر والشعراء: ٩٨/١.

أكانت أداة الشرط (أن، أو لو، أو لولا)، وبذلك يكون البغدادي قد صرح بأنَّ الجواب هنا تابعٌ للقسم (واللهِ– لكمرونا) لا للشرط (لولا شيخنا)[١]. ووجه الرد في ذلك على ابن مالك أنَّ ابن مالك قد ذهب في شرح التسهيل: إذا اجتمع القسم مع أدوات الشرط (أن، لو، لولا) فإنَّ الجواب يجب أن يكون للشرط سواء تقدم القسم أو تأخر، مستدلًا على ذلك بقول الشاعر[٢]:

فأقسمُ لو أَبْدَى النَّديّ لَمَا مسحَتْ تلكَ

إذ أنَّ جواب (لو) هو (لما مسحت) على الرغم من تقدم القسم[٣].

ثانيًا: ردود النحاة المتأخرين على ابن مالك كما أوردها البغدادي:

ومن تلك الشواهد التي تناولها البغدادي في خزانتهِ ما أورده عن رد بعض النحاة على ابن مالك في مسألة (مهما) الشرطية كما في الشاهد[٤]:

قد أُوبِيَتْ كُلَّ ماءٍ فهي مهما تُصِبْ أفُقاً من

نقل البغدادي في هذا الشاهد ردَّ ابن هشام الأنصاري على ابن مالك على أنَّ (مهما) في هذا الشاهد هي أداة شرط وليست ظرفًا كما زعم ابن مالك؛ إذ استشهد ابن هشام على ذلك بما استدل بهِ ابن يسعون بهذا الشاهد بحسب ما نقله البغدادي بقولهِ: ((وهذا البيت أورده ابن هشام (في المغني) على أنَّ ابن يسعون استدل بهِ على مجيء (مهما) حرف شرط كـ(أن)... قال: لا تكون مبتدأ لعدم الربط من الخبر وهو فعل الشرط. ولا مفعول لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ولا على سبيل إلى غيرهما فيتعين لا موضع لها...))[٥]. ثم ذكر ابن هشام نقلًا عن البغدادي: ((أنَّها لا تأتي ظرفًا خلافًا لابن مالك))[٦].

وممّا تقدَّم يتضح أنَّ ابن هشام وباتفاقه مع ما ذهب إليه ابن يسعون من أنَّ (مهما) حرف شرط كـ(أن) لا تستعمل ظرفًا، هو رد على ابن مالك، والصحيح أن تأتي أداة شرط وظرف زمان بحسب ما يتطلبه سياق الجملة. ومن المواضع التي نقل فيها البغدادي ردود النحاة على ابن مالك ما يتعلق بقول الشاعر[٧]:

فأَومَأتُ إيْماءً خَفِيًّا وللَّه عَيْنا حَبْتَرٍ أيُّما

تطرق البغدادي في حديثهِ عن هذا الشاهد عن دلالة (أي) ومواضع إعرابها مشيرًا إلى رد ابن مالك، قد استشهد بهذا الشاهد في باب الموصول من شرح التسهيل. وذهب فيه إلى أنَّ (أيما) منصوبة على الحالية من حبتر، أي أنَّ المعنى: أومأتُ إليه حال كونهِ فتى عظيمًا[٨].غير أنَّ هذا التوجيه أنكره أبو حيان الأندلسي بحسب ما نقله البغدادي عنه، وإن قد صرح بانَّ أصحابه –يقصد النحاة البصريين– قد أنشدوا هذا الشاهد برفع (أيما) ووجه ذك على أنَّهُا: (مبتدأ أو خبر

---

(١) يُنظر: خزانة الأدب: ٣١٧/١١، وسر صناعة الإعراب: ٣٩٤/١.

(٢) ورد هذا الشاهد في خزانة الأدب، ولكنَّهُ لم يُنسب لقائل معين. يُنظر: خزانة الأدب: ٣١٨/١١، وورد في كتب النحو ، وكذلك لم ينسب لقائل معين، يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٢٩١/٣.

(٣) يُنظر: خزانة الأدب: ٣١٧/١١–٣١٨، وتسهيل الفوائد: ١٧٠/٢–١٧١.

(٤) لم ينسب هذا الشاهد لقائل معين. يُنظر: خزانة الأدب: ١٦٣/٨، وديوان الهذليين: ١٩٨/١، والمعاني الكبير: ٧٢٧/٢.

(٥) خزانة الأدب: ١٦٥/٨، ويُنظر: مغني اللبيب: ٤٣٥/١، والمصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: ٣٨١/١.

(٦) خزانة الأدب: ١٦٥/٨، ويُنظر: مغني اللبيب: ٤٣٦/١، وشرح الكافية الشافية: ١٦٢٠/٣–١٦٢٥.

(٧) ينسب هذا الشاهد للراعي النميري. يُنظر: ديوان الحماسة للتبريزي: ٢٢٠/٢، وخزانة الأدب: ٣٧١/٩.

(٨) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٧٢/٩، وشرح تسهيل الفوائد: ٢٢١/١.

مبتدأ محذوف)، وتقديره: (هو أيما فتى)[١]، وعلل وجه رخصه لإعراب ابن مالك (أيما) حالًا؛ لأنَّ أصحابه لم يذكروا من استعمالات (أي) أنَّها تقع حالًا بل اقتصروا في تقسيماتهم لها على خمسة أقسام فقط وهي: (الموصولة، والظرفية، والاستفهامية، وصف للنكرة، وتأتي منادى)[٢]. ويرى البغدادي أنَّ في هذا السياق قد تضمنت معنى التعجب والمدح كقولنا: (أي رجلٍ زيدًا) مشيرًا إلى أنَّ فيها من حيث المعنى ما يشبه دلالة (نعم، وحبذا)، أي أنَّها تدل على الإعجاب بفتوة حبتر[٣]. وأرى أنَّ جميع ما تقدم صحيح؛ لأنَّ المعنى الدلالي في الجملة هو الذي يحتم على (أي) أن تكتسب معناه.

ومن المواضع التي نقل فيها البغدادي ردود النحاة على ابن مالك في باب الحروف ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبة:٣٨]، وما يستشهد بهِ شعريًا في قول الشاعر[٤]:

فإمَّا أَنْ تَكونَ أَخِي فأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي أَوْ

أورد البغدادي أنَّ هذا الشاهد قد رُويَّ في عددٍ من المصادر منها شروح الألفية[٥]، ومغني اللبيب[٦] بصيغة: (غثي من سميني)، وقد فسروا دخول (من) على هذا النحو بناءًا على دلالتها[٧].

وفي هذا السياق يرى ابن مالك أنَّ (من) الداخلة على (سميني) هي للفصل بين المتضادين على نسق الآية الكريمة ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ إذ تفيد (من) بحسب رأيه الفصل بين الشيئين المتقابلين[٨]، غير أنَّ ابن هشام يرفض هذا التفسير بحسب ما نقل البغدادي عنه؛ لأنَّ الفعل عنده مستفاد من العامل لا من (من) ذاتها، فدلالة الفصل لا تنشأ عن الحرف بحد ذاته، بل عن المعنى المستفاد من الفعل وما يقتضيه السياق، ويرجح ابن هشام أنَّ (من) في هذهِ السياقات إمَّا أن تكون لابتداء الغاية: أي تدل على بداية المعرفة أو الإدراك، أو أن تكون بمعنى (عن) فتفيد التميز والانفصال[٩]. ووفقًا لما نقله البغدادي عن بع النحاة أنَّ تقدير (من) الثانية في الشاهد هي للبدل كـ(من) في قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾، أي: أرضيتم بالحياة الدنيا بدلًا من الآخرة[١٠]، ومن الأمثلة التي عرض فيها البغدادي أقوال النحاة الناقدة لابن مالك ما جاء في إعراب قوله (كله لم أصنع) في قول الشاعر[١١]:

قد أَصبحَتْ أُمُّ الخِيارِ علّى ذَنْباً كلُّه لم

يستشهد البغدادي بهذا الشاهد على مسألة (حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر). بقولهِ:

---

(١) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٧٢/٩، وارتشاف الضرب: ١٠٣٧/٢، والكتاب: ١٨٠/٢، وهمع الهوامع: ٣٦/١.

(٢) يُنظر: المصادر السابقة أنفسها.

(٣) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٧٠/٩، وشرح الرضي: ١٣٤/٤.

(٤) لم ينسب هذا الشاهد في خزانة الأدب لقائل معين. يُنظر: خزانة الأدب: ٨٠/١١، ولكنَّهُ نسب في بعض كتب الأدب للمثقب العبدي. يُنظر: المفضليات: ٢٩٢/١، والشعر والشعراء: ٣٨٤/١.

(٥) يُنظر: شرح الأشموني: ٣٨٥/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٦٢/٣.

(٦) يُنظر: مغني اللبيب: ١٦/١.

(٧) يُنظر: خزانة الأدب: ٨١/١١.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) يُنظر/ خزانة الأدب: ٨٢/١١، ومغني اللبيب: ٤٢٥/١.

(١٠) يُنظر: خزانة الأدب: ٨٢/١١.

(١١) لم ينسب في خزانة الأدب لقائل معين. يُنظر: خزانة الأدب: ٣٥٩/١، وبكنه نسب في كتاب لبرصان والعرجان والعميان والحولان: ٥١١/١ لأبي النجم أصلع؟

((على أنَّ الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياسًا عند الفراء إذا كان منصوبًا مفعولًا به، وكان المبتدأ لفظ (كل)))[١]. ثم يشير إلى أنَّ ابن مالك قد نقل في كتابه التسهيل الإجماع على جواز هذا الحذف[٢]. غير أنَّ هذا الرأي لم يمر دون اعتراض فقد نقل البغدادي أقوال النحاة الرافضة لهذا التوسع بقولهِ: ((قال شراح كلامه لم نرَ هذا إلا جمع، بل منعه البصريون))[٣].

وهذا الموقف يظهر جملة من القضايا منها:

- تفرد ابن مالك أحيانًا بتوسيع القاعدة اللغوية دون سبب واضح.
- تحفظ الشراح والنحاة، خاصة البصريين على نسب الإجماع في مواضع الحذف.
- دقة البغدادي في نقله؛ إذ لم يكتفِ بعرض رأي ابن مالك، بل نقل اعتراضات الشراح عليه.

ثالثًا: دون ابن مالك على النحاة السابقين له كما أوردها البغدادي:

ومن أمثلة هذهِ الردود:

ردود ابن مالك على الفارسي في تأويل (كما) في قوله[٤]:

وطَرْفُكَ إمَّا جِئْتَنَا كَمَا يَحْسَبُوا أنَّ

تناول ابن مالك في ردّهِ على أبي علي الفارسي أحد المواضع الشاهدة في استعمال (كما) وذلك ضمن الجدل النحوي حول تفسير أدوات التعليل والربط في السياق الشعري،ــ فقد نقل البغدادي في الخزانة ما أورده ابن هشام في المغني من اختلاف بين النحويين في تحليل أداة التعليل (كما) في قول الشاعر: **(كَمَا يَحْسَبُوا أنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ)** فقد ذهب الفارسي إلى أنَّ (كما) في هذا الموضع أصلها (كيما) وإنَّ الياء قد حذفت منها تخفيفًا، وهو ما يفسر في رأيه نصب الفعل المضارع (يحسبوا) بحذف النون بعدها، لكون أنَّ (كي) من أدوات التعليل والنصب[٥]. غير أنَّ ابن مالك ردَّ هذا الرأي وعده ضربًا من التكلف؛ إذ رأى أنَّ (كما) هنا ليست (كيما) المحذوفة الياء، بل هي مركبة من كاف التعليل، و(ما) الكافة، أي أنَّ (ما) قد كفت (الكاف) عن العمل، ومع ذلك بقي الفعل بعدها منصوبًا لا عن عمل ظاهر، بل لشبهها بـــ(كي) في المفرد؛ إذ تؤدي (كما) هنا وظيفة تعليلة قريبة في الدلالة من (كي)، ولذلك جاز نصب الفعل المضارع بها تشبهًا لها بـــ(كي) دلاليًا[٦]. فنلاحظ في رد ابن مالك هذا حرصه على التخلص من التقرير والتأويل غير الضروري كحذف (الياء) متمسكًا بظاهر اللفظ مع تفسيره من جهة المعنى والدلالة، وهو ما يعكس منهجه الذي كثيرًا ما يغلب فيه المعنى على الافتراضات التركيبية البعيدة.

ومن سلسلة ردود ابن مالك على النحاة التي نقلها البغدادي رده على جمهور النحاة في مسألة تقديم (من) على أفعل التفضيل في قول الشاعر[٧]:

واستنزلَ الزباء قسراً عِقَاب لوح الجو أعلَى

وقد علق البغدادي على هذا الشاهد بقولهِ: ((على أنَّ تقدم (من) على أفعل التفضيل إذا لم يكن مجرورها

---

(١) خزانة الأدب: ٣٥٩/١، ويُنظر: شرح الرضي: ٢٣٩/١، ومعاني القرآن للفراء: ١٤٠/١.

(٢) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٥٩/١، وشرح تسهيل الفوائد: ٣١٢/١.

(٣) خزانة الأدب: ٣٥٩/١، ويُنظر: التذييل والتكميل: ٤١/٤، وتعليق الفوائد على تسهيل الفوائد: ١٠٤/٣.

(٤) البيت لم ينسب لقائل معين. يُنظر: خزانة الأدب: ٥٠٢/٨، ديوان الحماسة: ١٢٩٧/١.

(٥) يُنظر: خزانة الأدب: ٥٠٢/٨، ومغني اللبيب: ٢٣٤/١–٢٣٥، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢٢٥/٢–٢٢٦.

(٦) يُنظر: خزانة الأدب: ٥٠٢/٨، وشرح تسهيل الفوائد: ١٧٣/٣.

(٧) لم ينسب في خزانة الأدب لقائل معين: ٢٦٨/٨، ولكنَّهُ نسب في جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب: ٤٠١/٢–٤٠٥.

اسم استفهام خاص بالشعر، وهذا مذهب الجمهور))[١]. أي أنَّهُ مما يجوز في الضرورة الشعرية ولا يقع في النثر توسع النادر، وهذا مذهب جمهور النحاة. غير أنَّ ابن مالك خالفَ هذا الاتجاه، ورأى أنَّ هذهِ لظاهرة ليست خاصة بالشعر، ولا تعد ضرورة، بل هي قليلة لكنها جائزة في الاستعمال، أي أنَّ الشعر ورد بها على سبيل الضرورة، وإنَّما باعتبارها وجهًا من أوجه اللغة المقبولة وإن لم تكن كثيرة الورود، فهو لا يرى في تقديم (من) على أفعل التفضيل خروجًا يستدعي التأويل أو التقدير، بل يعترف لها بقدر من الفصاحة والقبول ضمن سنن العربية[٢]. ويستشف من هذا الموقف أنَّ ابن مالك لا يميل إلى إلى توسيع دائرة الجواز اللغوي مستندًا إلى شواهد الاستعمال لا إلى حكم الضرورة وحده، مخالفًا بذلك نهج من يشدد في الفصل بين النثر والشعر من جهة القواعد.

قُبِّحتُم يا آل زيدٍ نفرًا إلام قـــومٍ أصـــغرَا

ينقل البغدادي في خزانته على الشاطبي رد ابن مالك على المبرد في استعمال أفعل التفضيل مجردًا من (من) دون الدلالة على التفضيل أي: أنْ يأتي (أفعل) التفضيل بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة إن كان مجردًا من (من) عند المبرد خلافًا لابن مالك الذي لا يرى ذلك[٤]، بحسب ما أشار إليه الشاطبي عند قول ابن مالك في الألفية[٥]:

وأَفعَلَ التَّفضِيلِ صِـلـهُ تَقدِيرًا أو لَفظًا بِمِن إِن

إذ يشير الشاطبي في هذا البيت من الألفية إلى أنَّ ابن مالك قد أطلق لفظة (أبدًا) تنكيتًا وتنبيهًا إلى قاعدة نحوية مفادها: هي أنَّ أفعل التفضيل إذا جرد من (من) فلا يجوز حمله على معنى اسم الفاعل مجردًا عن التفضيل قياسًا، بل لا بدَّ أنْ يكون مقدرًا فيه معنى التفضيل سواء أذكرت (من) لفظًا أم لم تذكر، وبهذا يكون ابن مالك قد ردَّ على المبرد مذهبه الذي أجاز استعمال أفعل التفضيل مجردًا من معنى التفضيل، فيراد به اسم الفاعل فحسب لا على جهة التفضيل بين شيئين. ومثَّلَ لذلك بقولهم: (الله أكبر)، فزعم أنَّ المعنى هو (الله الكبير)؛ لأنَّ إثبات التفضيل يقتضي وجود طرفين، والمفاضلة في صفات الإله كالكبرياء والعلم تستلزم المشاركة في أصل الصفة، وهو أمر محال في حق الله تعالى؛ لأنَّ المخلوق لا يشارك الخالق في صفاته لا وجودًا ولا مقدارًا، وصل أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧]، مؤولًا ذلك بمعنى (هين عليهـ)؛ لانَّ جميع المقدورات بالنسبة إلى قدرة الله متساوية، فلا مفاضلة في(الهون) بينهما.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [النجم: ٣٢] يُفهم منه التفضيل؛ إذ لا يشارك الله في علم الله

(١) خزانة الأدب: ٢٦٩/٨، وُنظر: شرح الرضي: ٤٥٦/٣، وأوضح المسالك: ٢٦٢/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٩٩/٢، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١١٧/٣.

(٢) يُنظر: خزانة الأدب: ٢٦٩/٨، وشرح تسهيل الفوائد: ٥٤/٣.

(٣) لم ينسب هذا الشاهد لقائل معين. يُنظر: خزانة الأدب: ٢٤٦/٨، والكامل في اللغة والأدب: ٢٢٧/٢.

(٤) يُنظر: خزانة الأدب: ٢٧٦/٨، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٦/٣، والكامل في اللغة والأدب: ٢٢٧/٢، وألفية ابن مالك: ٤٩٦، وشرح تسهيل الفوائد: ٦٠/٣.

(٥) خزانة الأدب: ٢٧٨/٨، والكامل في اللغة والأدب: ٢٢٦/٢–٢٢٧، وشرح تسهيل الفوائد: ٦٠/٣، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٥٨١/٤–٥٨٢.

ليصح أن يفضل على غيره. واستدل المبرد أيضًا ببيت الفرزدق[١]:

إنّ الذي سَمكَ السّماءَ بيتاً دَعائمُــهُ أعَــزُّ

أي أنَّ (أعز) و(أطول) هنا بمعنى (عزيزة) و(طويلة) لا على وجه التفضيل؛ إذ لا مقارنة في البيت تدعو للمفاضلة[٢]. وأمَّا ابن مالك فقد ردَّ هذا الاتجاه مؤكدًا أنَّ استعمال (أفعل التفضيل) من دون (من) لا يفهم منه معنى اسم الفاعل مجردًا، وإنَّما يحمل دائمًا لفظًا وتقديرًا على معنى التفضيل وإلا لكان خروجًا عن أصل الاستعمال القياس وإن صح ذلك في بعض المواقع سماعًا، كالشواهد التي أوردها المبرد فإنَّها تبقى حالات خاصة لا يقاس عليها[٣]. ويتبين من هذا الجدل أنَّ ابن مالك يتمسك بصرامة قياسية في دلالة صيغ التفضيل بخلاف المبرد الذي يوسع المعنى بناءًا على الاعتبارات العقائدية أو البلاغية، ويقيس على الشواهد غير المقيسة في رأي ابن مالك. ومن الشواهد التي نقلها البغدادي في خزانته ما ورد في قول الشاعر[٤]:

رُبَّمَا الجامِلُ المُؤَبَّــل وعنــــاجِيجُ بَيْــــنَهُنَّ

وفي هذا السياق يعرض البغدادي رد ابن مالك على أبي علي الفارسي في توجيه التركيب النحوي. فقد ردَّ ابن مالك على أبي علي الفارسي كما ورد في التسهيل: إنَّهُ إذا ولي (ربما) اسمٌ مرفوع فهو مبتدأ، بعده خبر، لا خبر مبتدأ محذوف و(ما) نكرة موصوفة مخالفًا بذلك تأويل أبي علي الفارسي[٥]، أمَّا البغدادي ففقد عرض وجهة نظر أبي علي قائلًا: إنَّ(ما) في قوله (ربما الجامل) بمعنى (شيء). والجملة الأسمية المكونة من (الجامل المؤبل) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، والجملة بأكملها صفة لـــ(ما)[٦]. وبذلك يظهر تباين المنهجين: حيث اعتمد ابن مالك على اعتبار (ما) نكرة موصوفة، والجامل: المبتدأ له خبر بعده، في حين جنح أبو علي الفارسي إلى تأويلها بمعنى (شيء)، وجعل ما بعد (ما) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هو الجامل المؤبل) مسندًا الجملة الأسمية لصفة هذهِ النكرة ومن شواهد رد ابن مالك على النحاة.

أورد البغدادي في خزانته قول الشاعر[٧]:

هما خيَّباني كلَّ يــــومٍ وأهلكتهمْ لو أنَّ ذلك

وقد أشار البغدادي إلى هذا البيت في سياق عرض خلاف نحوي نقله ابن هشام في المغني يتمثل في اعتراض ابن مالك على رأي الزمخشري إلى أنَّ يجب أن يكون خبر (أن) فعلًا، خاصة في تركيب (لو أن). معللًا ذلك بأنَّ الفعل يقع عوضًا عن الفعل المحذوف المفهوم من السياق[٨]، ووافقه ابن الحاجب على هذا الرأي إلا أنَّ الاعتراض على هذا القول جاء من قبل ابن الحاجب نفسه في موضع آخر، وغيره من النحاة مستدلين بقولهِ تعالى: ﴿**وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ**﴾ [لقمان:٢٧]، إذ ورد الخبر أسمًا جامدًا، غير أنَّ القائلين بهذا الرأي قيدوا هذا الجواز بأن يكون

(١) ديوان الفرزدق: ٤٨٩.

(٢) خزانة الأدب: ٢٧٨/٨، والكامل في اللغة والأدب: ٢٢٦/٢–٢٢٧، وشرح تسهيل الفوائد: ٦٠/٣، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٥٨١/٤–٥٨٢.

(٣) المصادر أنفسها.

(٤) لم ينسب في خزانة الأدب: ٥٨٦/٩، لقائل معين، ولكنَّهُ نسب في اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ٣٣١ لأبي داود.

(٥) يُنظر: خزانة الأدب: ٥٨٧/٩، وشرح تسهيل الفوائد: ١٦٩/٣.

(٦) يُنظر: خزانة الأدب: ٥٨٧/٩، والحجة للقراء السبعة: ٣٦.

(٧) لم ينسب في خزانة الأدب لقائل معين: ٣٠٣/١١، ولكنَّهُ نسب في كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٤٢٠/١الأسود بن يعفر.

(٨) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٠٣/١١، وشرح الرضي: ٤٥٣/٤، ومغني اللبيب: ٣٥٦/١، والمفصل في الإعراب: ٤٤٣.

الخبر جامدًا كما في الآية أو مشتقًا كما في قول الشاعر[١]:

ما أَطْيَبَ العَيْشَ لو أن تَنْبُو الحَوادِثُ عنــه

أمَّا ابن مالك فقد وسع الدائرة وردَّ على هؤلاء مبينًا أنَّ خبر (أن) قد يأتي أسمًا مشتقًا دون أن يتوقف ذلك على كونهِ جامدًا أو فعليًا. واستشهد بقول الشاعر[٣]:

لَــوْ أنَّ حَيّــاً مُــدْرِك أدْرَكَهُ مُلاعِبُ الرَّمَاحِ

ففي هذا الموضع جاء (مدرك) خبرًا لـــ(أن) وهو اسم مشتق، مما يؤكد جواز هذا الاستعمال في اللغة، ويعزز موقف ابن مالك الرافض لتقييد الخبر بالفعل أو بحالة خاصة من المشتقات[٤]. ثم نقل البغدادي في خزانته ما يفيد اتفاق ابن هشام مع ابن مالك في جواز مجيء خبر (إنَّ) اسمًا مشتقًا، إذ قال ابن هشام في المغني بأنَّهُ قد وجد آية في التنزيل وقع فيها الخبر أسمًا مشتقًا، ولم يتنبه لها ابن الحاجب ولو تنسب لها لما منع ذلك، وكذلك ابن مالك لم يتنبه لها وإلا لما استدل بالشعر فقط على جوازه. والآية هي قوله تعالى: ﴿**يَوَدُّواْ لَوۡ أَنَّهُم بَادُونَ**﴾ [التوبة:١٢٠]، إذ جاء الخبر أسمًا مشتقًا وهو (بادون) وهذا ما يدعم موقف ابن مالك في عدم اشتراط كون الخبر فعلًا. ثم يضيف ابن هشام شاهدًا آخر من التنزيل الحكيم يدل على توسعة مواضع الخبر[٥]، وهو قوله تعالى: ﴿**لَوۡ أَنَّ عِندَنَا ذِكۡرٗا مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ١٦٨**﴾ [الصافات:١٦٨]، وهذا ما يظهر تنوع الأساليب التركيبية لخبر (أن) في اللغة العربية، ويضعف القول باشتراط فعليه أو تقييده بنوع معين من المشتقات. ومن الشواهد التي أوردها البغدادي أيضًا قول الشاعر[٦]:

للفَتى عقْلٌ يَعِيشُ بــه حيثُ تَهْــدي ســاقَهُ

وقد استشهد البغدادي بهذا الشاهد في سياق نقله رأيًا للأخفش يتعلق بوظيفة (حيث) في التركيب النحوي؛ إذ أشار إلى أنَّ الأخفش يرى أنَّ (حيث) قد تأتي بمعنى (حين)، أي ظرف زمان لا ظرف مكان مستدلًا بهذا البيت[٧]. كما نقل البغدادي عن أبي علي الفارسي في إيضاح الشعر أنَّهُ ذكر رأي أبي الحسن الأخفش في (حيث) بأنَّها قد تكون أسمًا للزمان. واستشهد بهذا البيت نفسه ففهم منه أنَّ (حيث) فيه بمعنى (حين) أي أنَّ المراد حين تهدي ساقه قدمه لا أين تهدي حين تهدي ساقه قدمه لا أين تهدي[٨]. غير أنَّ ابن مالك رفض هذا التأويل. وردَّ على قوله الأخفش نافيًا الاستدلال بهذا الشاهد معتبرًا أنَّ (حيث) باقية على أصلها المكاني، وليست ظرف زمان. وأكد أنَّ لا حجة في قول الأخفش؛ لأنَّ المعنى المستفاد من البيت أدق وأوضح إذا حمل على الظرفية المكانية إذ المعنى أينما مشت قدمه هدي عقله، لا حين مشت قدمه[٩]. مما يعزز بقاء (حيث) على أنَّ أصلها المكاني، وبهذا تتضح ملامح الجدل النحوي بين الفريقين في توجيه (حيث) بين من يجيز حملها على

(١) لم ينسب في خزانة الأدب: ٣٠٤/١١القائل معين. ونسب في كتاب لباب الآداب: ٤٢٥/١ لـــ(تميم بن مقبل).

(٢) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٠٤/١١، وأمالي ابن الحاجب: ١٥٩/١.

(٣) ديوان لبيد: ٣٠/١.

(٤) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٠٤/١١، وشرح تسهيل الفوائد: ٩٩/٤.

(٥) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٠٤/١١، ومغني اللبيب: ٣٥٦/٢.

(٦) ديوان طرفة ابن العبد: ٦٣/١.

(٧) يُنظر: خزانة الأدب: ١٩/٧، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٣/٣، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٣٣٠/١، ولم أعثر عليه في مصادر الأخفش الأوسط.

(٨) يُنظر: خزانة الأدب: ١٩/٧، وكتاب الشعر: ١٨٢/١.

(٩) يُنظر: خزانة الأدب: ٢٠/٧، وشرح تسهيل الفوائد: ٢٣٣/٢.

الزمان، ومن يصر على بقائها على معناها المكاني كما ذهب إلى ذلك ابن مالك.

٢.الخاتمة

وبعد هذا العرض المفصل لجوانب الجدل النحوي التي رصدها عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب تتضح لنا عدة نتائج أهمها:

١- إنَّ هذا المؤلف ليس مجرد كتاب أدب وشواهد شعرية، بل هو أيضًا ساحة حوار نحوي حافلة بالخلافات النحوية العلمية الدقيقة بين كبار النحاة، أي أنَّ الخزانة تعد مرجعًا نقديًا يعكس تطور الفكر النحوي العربي، فلذلك تتبعنا في بحثنا هذا نماذج مختارة من ردود البغدادي على ابن مالك، وردود النحاة المتأخرين كذلك على ابن مالك، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى عرض ردود ابن مالك على النحاة السابقين له.

٢-ومن نتائج هذا البحث أيضًا تجلت لنا منهجية البغدادي الدقيقة في الاستدلال وقدرته العالية على توظيف الشواهد الشعرية والقرآنية في بناء الرأي النحوي وتفنيد الرأي المخالف.

٣-كما تبين في هذا البحث أنَّ الكثير من أوجه الخلاف بين النحاة لم تكن مجرد تباينات شكلية بل كانت تعكس اختلافات في الفهم العميق لبنية اللغة العربية، ومواقع عناصرها التركيبية والدلالية، وقد ظهر ابن مالك في هذا السياق بمظهر العالم المجتهد الذي لا يتردد في مخالفة المشهور إذا قام لديه الدليل، وإن خالف بذلك كبار النحاة.

٤-تمثل ردود النحاة المتأخرين كابن مالك مرحلة نضوج في المسار الفكري النحوي بما تحمله من عمق نقدي وتطويري، وهو ما يجعلها مصدرًا مهمًا يمكن الاعتماد عليه في إعادة بناء التطور النظري لتطور النحو العربي.

وختامًا فإنَّ الوقوف على هذا الجدل النحوي الذي صوره البغدادي في خزانة الأدب يعمق فهمنا لتاريخ النحو العربي ويبرز حيوية البحث اللغوي عند العلماء، كما يفتح آفاقًا للباحثين المعاصرين للوقوف على دقائق الخلاف وتطور المفاهيم النحوية عبر العصور. وفي نهاية المطاف أحمد الله، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، ونافعًا للدارسين، ومساهمة متواضعة في خدمة لغة القرآن الكريم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- **ارتشاف الضرب:** لأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢- **ألفية ابن مالك:** أبو عبد الله بن مالك الأندلسي (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المحسن بن محمد القاسم، ط٤، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.

٣- **أمالي ابن الحاجب:** عثمان بن عمر الملقب بابن الحاجب الكردي المالكي (ت:٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار صادر، الأردن، دار الجبل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:** جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٦- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:** أبو حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٤٤٤هـ-٢٠٢٢م.

٧- **التعليقة على كتاب سيبويه:** الحسن بن أحمد الفارسي (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٨- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:** محمد بدر الدين الدماميني (ت:٨٢٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٩- **جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب:** أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت:١٣٩٢هـ)، أشرفت على تحقيقه وتصحيحه: لجنة من الجامعتين، مؤسسة المعارف، بيروت.

١٠- **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:** أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١١- **الحجة للقراء السبعة:** الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي- بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٢- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** عبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٣- **ديوان طرفة بن العبد:** طرفة بن العبد الجاهلي (ت:٥٦٤هـ)، تحقيق: مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٤- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت:١٤١هـ):** اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٥- **سر صناعة الإعراب:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٦- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** علي بن محمد نور الدين الأشموني الشافعي (ت:٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٧- **شرح ألفية ابن مالك للشاطبي= المقاصد الشافية:** أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى- مكة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٨- **شرح تسهيل الفوائد:** محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله جمال الدين (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق. د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٩- **شرح التصريح على التوضيح:** خالد بن عبد الله الجرجاوي المعروف بالرقاد (ت:٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٠- **شرح ديوان الحماسة:** يحيى بن علي بن محمد التبريزي أو زكريا (ت:٥٠٢هـ)، دار القلم، بيروت.

٢١- **شرح الرضي على الكافية:** رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر.

٢٢- **شرح الفارضي على ألفية ابن مالك:** العلّامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت:٩٨١هـ)، تحقيق: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

٢٣- **شرح الكافية الشافية:** جمال الدين بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٤- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك:** محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٥- **الفائق في غريب الحديث والأثر:** أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري جار الله (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢.

٢٦- **الكامل في اللغة والأدب:** محمد بن يزيد المبرد أبو العباس (ت:٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٧- **الكتاب:** عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء الملقب بسيبويه (ت:٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٨- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب:** الحسن بن أحمد عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت:٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٩- **اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي:** أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت:٤٤٩هـ)، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٣٠- **لباب الآداب:** أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بنعلي بن منقذ بن نصر بن منقذ الكناني الكلبي التبريزي (ت:٥٨٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة نهضة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣١- **المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح:** أبو الحجاج يوسف بن سبعون، تحقيق ودراسة: محمد بن حمود الدعجاني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٣٢- **معاني القرآن:** أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، الفراء (ت:٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.

٣٣- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٣٤- **المفصل في صنعة الإعراب:** أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري جار الله (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٣٥- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

references

1. irtisaf al-ḍarb by abu ḥayyan al-andalusi (d. 745 ah), edited, annotated, and studied by rajab ʿuthman muḥammad, maktabat al-khaniji, cairo, 1st ed., 1418 ah / 1998 ce.
2. alfiyyat ibn malik by abu ʿabd allah ibn malik al-andalusi (d. 672 ah), edited by dr. ʿabd al-muḥsin b. muḥammad al-qasim, 4th ed., 1442 ah / 2021 ce.
3. amali ibn al-ḥajib by ʿuthman b. ʿumar (ibn al-ḥajib al-kurdi al-maliki) (d. 646 ah), study and edition by dr. fakhr ṣaliḥ sulayman qaddarah, dar ṣadir (jordan), dar al-jabal (beirut), 1409 ah / 1989 ce.
4. awḍaḥ al-masalik ila alfiyyat ibn malik by ʿabd allah b. yusuf ibn hisham (d. 761 ah), edited by yusuf al-shaykh muḥammad al-biqaʿi, dar al-fikr.
5. takhliṣ al-shawahid wa talkhiṣ al-fawa'id by jamal al-din ibn hisham al-anṣari (d. 761 ah), edited by dr. ʿabbas muṣṭafa al-ṣaliḥi, dar al-kitab al-ʿarabi, 1st ed., 1406 ah / 1986
6. al-tadhyil wa al-takmil fi sharḥ kitab al-tashil by abu ḥayyan al-andalusi (d. 745 ah), edited by dr. ḥasan hindawi, dar al-qalam, damascus, 1st ed., 1444 ah / 2022 ce.

kutub al-ʿilmiyyah, 3rd ed., 1423 ah / 2002 ce.

14. diwan labid b. rabiʿah (d. 41 ah), edited by ḥamdu ṭammas, dar al-maʿrifah, 1425 ah / 2004 ce.
15. sirr ṣinaʿat al-iʿrab by ibn jinni (d. 392 ah), dar al-kutub al-ʿilmiyyah, beirut, 1st ed., 1421 ah / 2000 ce.
16. sharḥ al-ashmuni ʿala alfiyyat ibn malik by al-ashmuni (d. 900 ah), dar al-kutub al-ʿilmiyyah, beirut, 1st ed., 1419 ah / 1998 ce.
17. sharḥ alfiyyat ibn malik (al-maqaṣid al-shafiyah) by al-shaṭibi (d. 790 ah), edited by a group of scholars, umm al-qura university, mecca, 1st ed., 1428 ah / 2007 ce.
18. sharḥ tashil al-fawaʾid by ibn malik (d. 672 ah), edited by dr. ʿabd al-raḥman al-sayyid and dr. muḥammad badawi al-makhtun, hajar press, 1st ed., 1410 ah / 1990 ce.
19. sharḥ al-taṣriḥ ʿala al-tawḍiḥ by khalid al-jarjawi (d. 905 ah), dar al-kutub al-ʿilmiyyah, beirut, 1st ed., 1421 ah / 2000 ce.
20. sharḥ diwan al-ḥamasah by al-tabrizi (d. 502 ah), dar al-qalam, beirut.
21. sharḥ al-raḍi ʿala al-kafiyah by al-raḍi al-astarabadhi, edited by yusuf ḥasan ʿumar.
22. sharḥ al-farḍi ʿala alfiyyat ibn malik by muḥammad al-farḍi (d. 981 ah), edited by abu al-kumayt muḥammad
7. al-taʿliqah ʿala kitab sibawayh by al-ḥasan b. aḥmad al-farisi (d. 377 ah), edited by dr. ʿawaḍ b. ḥamad al-qawzi, 1st ed., 1410 ah / 1990 ce.
8. taʿliq al-faraʾid ʿala tashil al-fawaʾid by muḥammad badr al-din al-damamini (d. 827 ah), edited by dr. muḥammad b. ʿabd al-raḥman, 1st ed., 1403 ah / 1983 ce.
9. jawahir al-adab fi adabiyyat wa inshaʾ lughat al-ʿarab by aḥmad b. ibrahim al-hashimi (d. 1392 ah), revised by a committee, muʾassasat al-maʿarif, beirut.
10. ḥashiyat al-ṣabban ʿala sharḥ al-ashmuni li-alfiyyat ibn malik by muḥammad b. ʿali al-ṣabban (d. 1206 ah), dar al-kutub al-ʿilmiyyah, beirut, 1st ed., 1417 ah / 1997 ce.
11. al-ḥujjah li-l-qurraʾ al-sabʿah by abu ʿali al-farisi (d. 377 ah), edited by badr al-din qahwaji and bashir juwayjabi; revised by ʿabd al-ʿaziz rabbaḥ and aḥmad yusuf al-daqqaq, dar al-maʾmun li-l-turath, damascus & beirut, 2nd ed., 1413 ah / 1993 ce.
12. khizanat al-adab wa lubb lubab lisan al-ʿarab by ʿabd al-qadir al-baghdadi (d. 1093 ah), edited and annotated by ʿabd al-salam muḥammad harun, maktabat al-khaniji, cairo, 4th ed., 1418 ah / 1997 ce.
13. diwan ṭarafah b. al-ʿabd (d. 564 ah), edited by mahdi naṣir al-din, dar al-

al-khaṭib, dar al-kutub al-ʿilmiyyah, beirut, 1st ed., 1439 ah / 2018

23. sharḥ al-kafiyah al-shafiyah by ibn malik, edited by ʿabd al-munʿim aḥmad huraydi, umm al-qura university, 1st ed., 1402 ah / 1982 ce.
24. ḍiyaʾ al-salik ila awḍaḥ al-masalik by muḥammad ʿabd al-ʿaziz al-najjar, muʾassasat al-risalah, 1st ed., 1422 ah / 2001 ce.
25. al-faʾiq fi gharib al-ḥadith wa al-athar by al-zamakhshari (d. 538 ah), edited by ʿali muḥammad al-bajawi and muḥammad abu al-faḍl ibrahim, dar al-maʿrifah, lebanon, 2nd
26. al-kamil fi al-lughah wa al-adab by al-mubarrad (d. 285 ah), edited by muḥammad abu al-faḍl ibrahim, dar al-fikr al-ʿarabi, cairo, 3rd ed., 1417 ah / 1997 ce.
27. al-kitab by sibawayh (d. 180 ah), edited by ʿabd al-salam harun, maktabat al-khaniji, cairo, 3rd ed., 1408 ah / 1988 ce.
28. kitab al-shiʿr (sharḥ al-abyat al-mushkilah al-iʿrab) by abu ʿali al-farisi (d. 377 ah), edited by dr. maḥmud muḥammad al-ṭanaḥi, maktabat al-khaniji, cairo, 1st ed., 1408 ah / 1988 ce.
29. al-lamiʿ al-ʿazizi (sharḥ diwan al-mutanabbi) by abu al-ʿalaʾ al-maʿarri (d. 449 ah), edited by muḥammad saʿid al-mawlawi, king faisal center, 1st ed., 1429 ah / 2008 ce.
30. lubab al-adab by usamah b. munqidh (d. 584 ah), edited by aḥmad muḥammad shakir, cairo, 2nd ed., 1407 ah / 1987 ce.
31. al-miṣbaḥ lima aʿtama min shawahid al-iḍaḥ by ibn sabʿun, edited by muḥammad b. ḥammud al-daʿjani, islamic university of madinah, 1st ed., 1429 ah / 2008 ce.
32. maʿani al-qurʾan by al-farraʾ (d. 207 ah), edited by aḥmad yusuf al-najjati, muḥammad ʿali al-najjar, and ʿabd al-fattaḥ al-shalabi, egypt, 1st ed.
33. mughni al-labib ʿan kutub al-aʿarib by ibn hisham (d. 761 ah), edited by dr. mazin al-mubarak and muḥammad ʿali ḥamd allah, dar al-fikr, damascus, 6th ed., 1985 ce.
34. al-mufaṣṣal fi ṣanʿat al-iʿrab by al-zamakhshari (d. 538 ah), edited by dr. ʿali bu mulḥim, maktabat al-hilal, beirut, 1st ed., 1993 ce.

hamʿ al-hawamiʿ fi sharḥ jamʿ al-jawamiʿ by al-suyuṭi (d. 911 ah), edited by ʿabd al-ḥamid hindawi, al-maktabah al-tawfiqiyyah, egypt.